

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر عن محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد ناصر التل
وعضوية القضاة السادة

د. فؤاد الدرادكة، د. محمد الطراونة، عبد الإله منكو، محمد ارشيدات

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٨/١٨٦

التميز:- عمار محمد إبراهيم نصار/ وكيلته المحامية ياسمين العموش.

التميز ضده:- محمد هاني موسى عوض/ وكيله المحامي محمد المشاقبة.

بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٤ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
استئناف حقوق إربد في القضية رقم (٢٠١٧/٤٤٩٢) بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٥
المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية
حقوق المفرق في الطلب رقم (٢٠١٦/٤٩٨) بتاريخ ٢٠١٧/٢/٧ القاضي :
(برد طلب شهر الإفلاس لعدم إثبات أن المستدعي ضده قد توقف عن دفع ديونه
التجارية وتضمن المستدعي الرسوم والمصاريف).

طالب ولأسباب الواردة في لائحة التمييز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار
التميز موضوعاً .

القرار

وبعد التدقيق والمداولة نجد أن المستدعي تقدم بالطلب رقم (٢٠١٦/٤٩٨) لدى محكمة بداية حقوق المفرق في مواجهة المستدعي ضده التي موضوعها إشهار إفلاس سنداً لأحكام المادة (٣١٦) من قانون التجارة الأردني. بالاستناد إلى الوقائع والأسباب الواردة بلائحة الطلب .

وبتاريخ ٢٠١٧/٢/٧ أصدرت محكمة بداية حقوق المفرق القرار رقم (٢٠١٦/٤٩٨) الذي قضت فيه عملاً بأحكام المادة (٣١٦) من قانون التجارة رد طلب شهر الإفلاس وتضمن المستدعي الرسوم والمصاريف .

ولم يقبل المستدعي بالقرار فطعن فيه استئنافاً فقضت محكمة استئناف حقوق إريد بقرارها رقم (٢٠١٧/٤٤٩٢) بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٥ ما يلي : رد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف .

لم يقبل المستأنف بالقرار الاستئنافي فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٤ .

ودون حاجة للرد على أسباب الطعن نجد أن هذا الطعن مستوجب الرد شكلاً لعله أن موضوع الطلب هو إشهار إفلاس سنداً لأحكام المادة (٣١٦) من قانون التجارة وهي دعوى غير مقدرة القيمة وبالتالي فإن الطعن بالحكم الاستئنافي الصادر فيها يحتاج إلى إذن بالتمييز .

وحيث إن الطاعن لم يحصل على هذا الإذن حسب مشروحات قلم طلبات الإذن المحفوظة بالملف وبالتالي يكون الطعن مردود شكلاً .

ما بعد

-٣-

وعليه وعملاً بالمادة (١/١٩٦) من قانون أصول المحاكمات المدنية نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٤٣٩ هـ الموافق ٢٠١٨/١/١٦ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

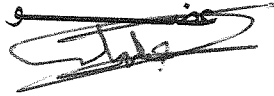


نائب الرئيس

عضو

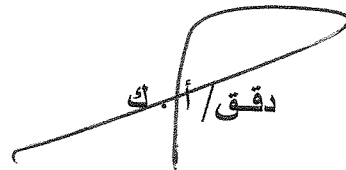


نائب الرئيس



lawpedia.jo

رئيس الديوان



دقق / أ. ك